المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/06/2012

الشخصية

المناصفة وعدم التمييز: أية سياسات عمومية؟

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع وكالة الأمم المتحدة للمرأة، يومي الخميس والجمعة 21 و 22 يونيو 2012 بالرباط، مناظرة وطنية حول :المناصفة وعدم التمييز، أي سياسات عمومية؟.

وستنصب أشغال هذه المناظرة، التي ستشهد مشاركة ممثلي مجموعة من المؤسسات الوطنية والخبراء السياسيين وفعاليات المجتمع المدني وأكاديميين، على مناقشة مجموعة من القضايا من بينها: التحولات الرئيسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين، وما هو أثرها على وضعية وظروف النساء والفتيات، كيف يمكن ترجمة الالتزامات الدستورية في مجال المناصفة ومحاربة التمييز في التشريعات وفي السياسات العمومية، الأسس والمقاربات الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال مكافحة التمييز، وتعزيز المساواة بين النساء والرجال، إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، التكامل بين الهيئة المكلفة بالمناصفة وبين المؤسسات الأخرى المتدخلة في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

وستنطلق الدورة الافتتاحية لهذه المناظرة، التي سيترأسها إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومه الخميس 21 يونيو 2012 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بفندق صومعة حسان بالرباط.

مناظرة بالرباط حول المناصفة وعدم التمييز

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع وكالة الامم المتحدة للمرأة يومي 21 و22 يونيو الجاري بالرباط، مناظرة حول "المناصفة وعدم التمييز أي سياسات عمومية "، وأوضح بلاغ للمجلس أن أشغال هذه المناظرة التي ستشهد مشاركة ممثلي مجموعة من المؤسسات الوطنية والخبراء السياسيين وفعاليات المجتمع المدني وأكاديميين، ستعالج مجموعة من القضايا من ضمنها " التحولات الرئيسية التي عرفها المجتمع المغربي خلال العقدين الأخيرين ، وأثرها

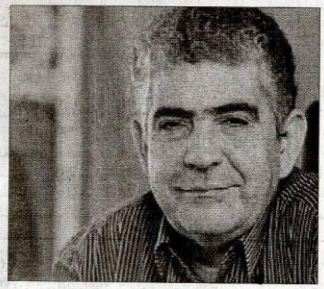

على وضعية وظروف النساء والفتيات" و" كيف يمكن ترجمة الالتزامات الدستورية في مجال المناصفة ومحاربة التمييز في التشريعات والسياسات العمومية و" الاسس والمقاربات الرئيسية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند بلورة السياسات العمومية على المستوى المعياري والإجرائي والمؤسساتي في مجال مكافحة التمييز وتعزيز المساواة بين النساء والرجال "، كما سيتم بحث مواضيع أخرى من قبيل "إحداث الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز"و" التكامل بين الهيئة المكلفة بالمناصفة وبين المؤسسات الأخرى المتدخلة في مجال حقوق الانسان وتعزيز الانصاف والعدالة الاجتماعية ". وأضاف ذات المصدر ، أن برنامج هذه المناظرة التي ستمتد على مدى يومين ، يتضمن ثلاث جلسات عمومية ، هي "التمييز على أساس النوع بالمغرب : المحددات والحقائق الجديدة " و"تحليل السياسات العمومية من منظور حقوق الانسان "و"هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز :أرضية الإعمال ". تجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الانسان ، كان قد بادر، طبقا لمهامه واختصاصاته ، إلى إطلاق التفكير حول هذا الورش ، مساهمة منه في الحوار العمومي الضروري لإرساء آليات حماية حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور الجديد وخصوصا هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز (الفصلين 19 و164) .

يذكر أيضا أن المجلس ، كان قد قدم في مارس الماضي دراسة حول التجارب الدولية في مجال مأسسة محاربة التمييز ، والتي تقدم مجموعة من السيناريوهات حول إحداث هذه الهيئة والمهام المنوطة ، وهي الدراسة الموجودة على موقع المجلس .

Assises nationales de la parité et de la non-discrimination

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) organise, en partenariat avec l'ONU-Femmes, jeudi et vendredi à Rabat, les Assises nationales de la parité et de la non-discrimination sur le thème : «Quelles politiques publiques ?» Rassemblant de nombreux représentants des instituions nationales et des personnalités du monde politique, de la société civile et du champ académique, cette manifestation traitera de différentes problématiques dont les principales mutations de la société marocaine durant les dernières décennies et leurs impacts sur les statuts et conditions des femmes.

دورة تكوينية ببني ملال حول المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لبني ملال-خريبكة دورة تكوينية حول «تقوية قدرات الرصد والحماية والمقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية يومي 15 و 16 يونيو الجاري بمدينة بني ملال لفائدة الإعلاميين بأقاليم بني ملال، الفقيه بن صالح، أزيلال، خريبكة، خنيفرة وميدلت، اختتمت بتوزيع شواهد تقديرية وإصدار مجموعة من التوصيات، واجتاز مراسلي «رسالة الأمة» عبد الصمد صريح وأحمد وثيق كل الاختبارات بنجاح خلال مراحل هذه الدورة التكوينية.

و قام بتأطير المحور الأول من هذه الدورة التكوينية الخاص بتقوية قدرات الرصد و الحماية، كل من خديجة السبوري عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مقررة مجموعة العمل المكلفة بالحماية، ومحمد صبري رئيس شعبة الحماية بالمجلس، وفي حين تمحورت أشغال المحور الأول من هذه الدورة، الذي استفاد منه أعضاء اللجنة الجهوية ببني ملال – خريبكة و بعض الفاعلين الحقوقيين بالجهة، حول آليات رصد الانتهاكات و آليات زيارة السجون و معالجة الشكايات.

أما المحور الثاني من الدورة التكوينية حول « المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية » ، و الذي استفاد منه الإعلاميون بالجهة، فقام بتأطيره مصطفى اللويزي ، أستاذ جامعي و صحفي، و تمحورت أشغاله حول المشهد الصحفي المغربي و المقاربة الحقوقية في الإعلام،و فضلا عن القيام بتطبيقات عملية في المجال.

ويذكر أنه تم تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريبكة يتم بتاريخ 9 يناير 2012. و قد عقدت اللجنة دورتها الأولى في 4 فبراير 2012 يتم خلالها تشكيل لجانها الموضوعاتية المكلفة ب (حماية حقوق الإنسان ، النهوض بحقوق الإنسان و إثراء الفكر و الحوار في مجال حقوق الإنسان و الديمقراطية) كما ينص على ذلك النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإضافة إلى إطلاق مسار بلورة برنامج العمل السنوي للجنة، و تضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال – خريبكة، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس ، بمهام تتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة و تلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل ، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان و مشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين على صعيد الجهة.

عبد الصمد صريح- أحمد وثيق

الحسيمة

لقاء تواصلي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناضور، مؤخرا بمدينة لقاء تواصليا حول» برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة»،

وأوضح محمد موحا عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة، بداية الأسبوع الجاري، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا البرنامج يهدف إلى ترسيخ حقوق الإنسان من خلال تشجيع البحث في مجالات الأرشيف والتاريخ والذاكرة المرتبطة بمرحلة ما بعد الاستقلال وتمكين الباحثين من الاستفادة من الدعم،

وأوضح أنه على المترشح الراغب في الاستفادة من هذا الدعم أن يكون مغربي الجنسية أو ينتمي لإحدى دول الاتحاد الأوروبي أو بلد من الفضاء الاقتصادي الأوروبي، كما يمكن أن يكون المترشح هيئة عمومية، جامعة أو مؤسسة عمومية أو خاصة للتعليم العالي أو مركزا للبحث أو للإنتاج السمعي البصري أو منظمة غير حكومية،

ويتعين أن يكون المترشح سبق القيام، بشكل منتظم، على الأقل خلال الثلاث سنوات الماضية قبل تاريخ إيداع الطلب، بأنشطة في مجال البحث في تاريخ المغرب، أو أنشطة للنهوض بالبحث التاريخي في مجال التاريخ الراهن أو أنشطة لتثمين الأرشيف وتثمين الذاكرة،

وعلى الراغبين في المشاركة تقديم طلباتهم إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة – الناضور قبل 13 يوليوز المقبل،

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بميدلت تتدارس الإدماج الاجتماعي

أحمد بيضي الاتحاد الاشتراكي : 19 - 06 - 2012

قام وفد من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، جهة خريبكة- بني ملال- خنيفرة، يتقدمها رئيسها، علال البصراوي، بزيارة خاصة لميدلت من أجل دراسة بعض ملفات الإدماج الاجتماعي لعدد من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالإقليم، خاصة منهم المعنيون بالمقررات التحكيمية الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، والتوصيات الواردة في التقرير الختامي لهذه الأخيرة، والتي تقضي بإدماجهم الاجتماعي.

وصلة بالموضوع، عقد وفد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان اجتماعا مسؤولا مع عامل إقليم ميدلت،، حيث تمت مناقشة عدة ملفات تهم الإدماج الاجتماعي لعدد من ضحايا ما يعرف بسنوات الرصاص، سيما ممن شملتهم المقررات التحكيمية وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في هذا الصدد.

وبينما أبدى عامل الإقليم الصعوبات والإكراهات المثارة في ما يتعلق بالتوظيف مثلا، لم يدع فرصة اللقاء تفوته دون التعبير عن التزامه بمبدأ التعاون مع اللجنة الجهوية في شأن مختلف الملفات والقضايا الحقوقية التي تهم الإقليم.

وبالمناسبة، قام وفد اللجنة الجهوية بعقد لقاء بالمعنيين بالأمر من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لإقليم ميدلت، حيث تم التداول في مجمل المقترحات ووجهات النظر، سواء منها المقدمة من طرفهم أو من طرف السلطات الإقليمية، وكذلك المبنية على معالجة الملف بما يتماشى والاختيارات المناسبة، ويراعي المؤهلات والسن والاحتياجات، وقد تقرر عقد اجتماع قريب من أجل الحسم في المقترحات على أساس إيجاد حلول عملية.

ويشار إلى أن مشروع «تحسين الصحة الإنجابية والجنسية لدى المرأة القروية» بجماعة إيتزر، إقليم ميدلت، يعد من بين المشاريع المقدمة على مستوى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، في إطار مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي التي أطلقها المجلس الاستشاري/الوطني لحقوق الإنسان، بتعاون مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، وتمويل الحكومة المغربية والاتحاد الأوربي.

ومن المرتقب أن تكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بتنظيم قافلة إلى ميدلت للوقوف عن كثب على ظاهرة زواج القاصرات ومظاهر التخريب الذي تتعرض إليه الثروة الغابوية، مع ضرورة الإشارة إلى أن إقليم ميدلت سبق أن كان «نقطة انطلاق» المعرض المتنقل حول «الطوابع البريدية وحقوق الإنسان» المنظم من طرف المجلس الاستشاري/الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع بريد المغرب.

في لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب

المصادقة على قانون لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري

صادقت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، أول أمس الثلاثاء، بالإجماع على مشروع قانون رقم 20.12 يوافق بموجبه على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في 20 دجنبر 2006.

وتعتبر هذه الاتفاقية، التي اعتمدها مجلس حقوق الانسان يوم 29 يونيو 2006 ، من الاتفاقيات التسع الأساسية في مجال حقوق الانسان التي تصادق عليها المملكة المغربية باعتبارها أول دولة عربية وإسلامية تصادق على هذه الاتفاقيات الأساسية بأكملها وعلى سبع من البروتوكولات الثمانية الملحقة بها.

وتضم هذه الاتفاقية 45 مادة في ثلاثة أجزاء، يتناول أولها بالخصوص تعريف الاختفاء القسري وتجريمه وضرورة المعاقبة عليه وتسليم المجرمين في إطار هذه الجريمة وتعريف المقصود ب»الضحية» وحقوقه، فيما يهم الجزء الثاني منها اللجنة الأممية المعنية بتتبع تنفيذ الاتفاقية، وحالات الاختفاء القسري ومهام هذه اللجنة وطرق عملها واعتراف الدول باختصاص اللجنة وتلقي وبحث البلاغات المقدمة. أما الجزء الثالث من الاتفاقية فهو مخصص لأشكال الانضمام للاتفاقية وإيداع الأدوات اللازمة لذلك.

وقال وزير العدل والحريات مصطفى الرميد إن احترام حقوق الإنسان سيظل محل اهتمام متواصل من طرف الوزارة «إلى غاية تأكد المجتمع وخاصة الحقوقيين أن صفحة الاختطافات طويت ولن يكون لها حضور في حاضرنا أو مستقبلنا مرة أخرى».

وأشار إلى أن هذه الاتفاقية تشكل «عنوانا كبيرا لمرحلة جديدة «، داعيا البرلمانيين إلى الحرص على تتبع ومراقبة أداء الحكومة والأجهزة الأمنية للتأكد من أن الاختطافات لن يكون لها وجود بعد اليوم».

وفي إطار استكمال المناقشة، كان حسن طارق النائب عن الفريق الاشتراكي قد أكد خلال المناقشة العامة أن هذا القانون يعتبر «حدثا تاريخيا مهما» يندرج في باب استكمال الأرضية القانونية التي تجعل المغرب منخرطا في زمن احترام حقوق الانسان.

وبعد أن ذكر بالتطور المؤسساتي والتشريعي الذي عرفه المغرب في مجال حقوق الانسان خاصة تجربة هيئة الانصاف والمصالحة والمضامين المتقدمة للدستور الجديد في هذا المجال، دعا إلى جعل لحظة المصادقة على هذا القانون في الجلسة العامة بمجلس النواب «حدثا مستحقا» من خلال حضور عائلات الضحايا وممثلي المجتمع المدني والحقوقي والمؤسسات الوطنية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

ومن جهته، أبرز الشرقاوي الروداني النائب عن فريق الأصالة والمعاصرة أهمية المصادقة على هذا القانون الذي يكرس مقتضيات الدستور الجديد في مجال حقوق الإنسان، موضحا أنه يأتي في لحظة عرف فيها المغرب «تطورا نوعيا وعقلانيا في رسم خريطة طريق قانونية للقطع مع رواسب الماضي».

وأشار في هذا السياق إلى أهمية مبدأ العدالة الانتقالية التي تبناها المغرب للقطيعة مع الماضي، وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في ما يخص تطوير العدالة ومنظومة القوانين.

مليار و105 ملايين سنتيم ميزانية هذه الدورة والصبيحي يشارك في ندوة ينظمها المهرجان إلى جانب البرلماني والفنان أحجام

مهرجان كناوة ينطلق اليوم وسط تغطية إعلامية دولية واسعة

رضى زروق

تحتضن مدينة الصويرة، انطلاقا من عشية يومه الخميس، فعاليات الدورة الخامسة عشرة لمهرجان كناوة وموسيقى العالم، وسط توقعات بحضور جمهور قياسي من المغرب وخارجه، إضافة إلى ممثلي وسائل الإعلام الوطنية والدولية. وعلى غرار الدورات السابقة، سيحضر إلى الصويرة عشرات الصحافيين القادمين من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن صحافيين قادمين من دول إفريقية وعربية.

وككل سنة، ينتظر أن يجمع حفل افتتاح المهرجان عددا من الشخصيات السياسية وهيئات المجتمع المدني، إضافة إلى فنانين ومشاهير دأبوا على حضور المهرجان في كل دورة، فيما لم يُعرف بعد ما إذا كان وزير الاتصال، مصطفى الخلفي، سيسجل حضوره مساء اليوم في ساحة مولاي الحسن، التي ستحتضن حفل الافتتاح، علما أن المنظمين وجهوا إليه دعوة رسمية، شأنه في ذلك شأن وزير الثقافة محمد الأمين الصبيحي.

وكان القائمون على تنظيم مهرجان كناوة قد وجهوا خلال الندوة الصحفية التي أقيمت سابقا بأحد فنادق الدار البيضاء، دعوة مفتوحة إلى رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران للحضور إلى الصويرة، كما استبعدت مديرة المهرجان نائلة التازي، خلال الندوة ذاتها، أن يثير هذا الموعد الفني السنوي جدلا، مذكرة بتصريح كان قد أدلى به بنكيران قبل الاستوزار، قال فيه إن لا مشاكل لديه مع مهرجان كناوة، وأشارت إلى أن التصريحات القديمة لقياديين كبار داخل الحزب، صاروا اليوم وزراء، أصبحت من الماضي.

وتبلغ ميزانية مهرجان كناوة هذه السنة مبلغ مليار و105 ملايين سنتيم، مسجلة ارتفاعا مقارنة مع الدورتين السابقتين، حيث بلغت ميزانية دورة 2011 مبلغ مليار و60 مليون سنتيم، فيما لم تتجاوز ميزانية دورة 2010 مبلغ مليار و38 مليون سنتيم.

وكشف منظمو المهرجان، لأول مرة، مجموعة من الأرقام، إذ أكدت التازي أن الصحافة الوطنية والدولية قامت على امتداد 14 دورة، بتقديم يد العون للمهرجان، مقدرة حجم الدعاية التي قامت بها بـ 360 مليون درهم، فيما أشارت إلى أن المصاريف الإجمالية للمهرجان وصلت إلى 79 مليون درهم (في 14 دورة). كما تمت الإشارة إلى الوقع الاقتصادي للمهرجان على المنطقة. وحسب الأرقام التي عرضها منظمو المهرجان، فإن مدينة الصويرة لم تكن تتوفر سنة 1998، تاريخ أول دورة من المهرجان، سوى على 4 فنادق و7 مطاعم ورياض واحد، ليرتفع العدد، أمام الإقبال الكبير للجمهور على المهرجان في 2006، إلى 13 فندقا و62 مطعما و58 رياضا ونزلا، ليصبح العدد في 2011، 46 فندقا و113 مطعما و67 رياضا ونزلا.

وسينطلق مهرجان كناوة وموسيقى العالم يومه الخميس، تزامنا مع اليوم العالمي للموسيقى، الذي يحتفل به في 430 مدينة وأزيد من مائة بلد. وتتضمن دورة هذه السنة مجموعة من المستجدات، أبرزها بث فعاليات المهرجان عبر شاشات ضخمة في مدن مغربية أخرى، إضافة إلى تنظيم منتدى خاص ومائدتين مستديرتين، يرتقب أن يشارك فيهما الفنان السنغالي يوسو ندور، الذي أصبح وزيرا للثقافة في بلده، إضافة إلى البرلماني في حزب العدالة والتنمية والفنان المغربي ياسين أحجام، ووزير الثقافة محمد الأمين الصبيحي ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليازمي، والممثلة لطيفة أحرار والروائي إدريس كسيكس والفنان التشكيلي ماحي بينبين، وآخرون.

أما بخصوص الجانب الفني، فسيلتقي عشاق المهرجان، على غرار كل سنة، مع حفلات للمزج الموسيقي، إضافة إلى حفلات منفردة وليلات خاصة. وستحتضن ساحة مولاي الحسن ومنصة «ميديتيل» الشاطئية سهرات مجانية، باستثناء الفضاء المقابل لمنصة العرض، إذ حدد سعر البطاقة الخاصة بأربعة أيام في 500 درهم، فيما سيكون الدخول مؤدى عنه إلى منصة برج باب مراكش بين 100 و200 درهم لليوم الواحد، التي تتسع لـ600 متفرج، وكذلك الشأن بالنسبة إلى زاوية سيدنا بلال ودار الصويري، اللتين ستحتضنان حفلات خاصة وليلات يحييها أكبر «معلمي» كناوة أمثال المختار غيبنا وعبد النبي الكداري وعبد القادر أمليل وعلال السوداني وعبد الواحد ستيتو.

وتعطى اليوم، ابتداء من الخامسة مساء بباب دكالة، الانطلاقة الرسمية للمهرجان، إذ سيجوب الفنانون الكناويون والفعاليات المدنية أهم أرجاء الصويرة، في تقليد سنوي يتكرر في افتتاح كل دورة، على أن تقام مجموعة من العروض الفنية في مناطق مختلفة داخل المدينة (حمادشة، غانغا تامنار، عيساوة الصويرة، أحواش...). وتحتضن منصة مولاي الحسن أولى السهرات الفنية لهذه السنة، بمشاركة المعلم سعيد أوغاسل وعبد الله أخراز، إلى جانب فرقة «دجيمبي نيو ستايل» التي تجمع خيرة الموسيقيين القادمين من دول غرب إفريقيا. بعد ذلك سيكون الجمهور على موعد مع العازف الفرنسي سيلفان لوك، إضافة إلى فقرة أخرى ستجمع بين المدير الفني للمهرجان، المعلم عبد السلام عليكان ومجموعة «طيور كناوة».

مهرجان كناوة يناقش حرية الثقافات

التركيز على دور الثقافة في المشروع المجتمعي والسياسة العمومية بحضور فاعلين جمعويين وثقافيين ومفكرين

يشكل منتدى "حركية المجتمعات، حرية الثقافات" الذي تضمنه برنامج الدورة 15 لمهرجان كناوة وموسيقات العالم الذي ستحتضنه الصويرة بين الخميس والأحد المقبلين أحد أهم المحطات للحدث الفني والثقافي الذي يحتفي بالموسيقى الكناوية وبقيم السلم والانفتاح.

ويتضمن منتدى "حركية المجتمعات، حرية الثقافات" مائدتين مستديرتين، تناقشان بشكل مستفيض موضوع دور الثقافة في مشروعنا المجتمعي وفي سياساتنا العمومية بحضور فاعلين جمعويين وثقافيين ومفكرين.

وأثار الإعلان لأول مرة في تاريخ المهرجان عن تنظيم منتدى "حركية المجتمعات.. حرية الثقافات" خلال ندوة صحافية، أقيمت أخيرا في الدار البيضاء، اهتماما كبيرا خصوصا بالنظر إلى التحولات التي تشهدها بلادنا. وسيقام هذا المنتدى بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمناقشة دور الثقافة في تنزيل المشروع المجتمعي وموقعها في السياسات العمومية ومحاولة الإجابة على أسئلة تخص القواسم المشتركة بين المكونات المجتمعية وعناصر اللقاء مع الثقافات الإنسانية الأخرى ومدى قدرة الإبداع الثقافي على حماية القيم العالمية بمشاركة فنانين وأدباء وصناع قرار من مختلف القارات

ويطمح المنتدى إلى جمع الأصوات الوازنة من كافة القارات التي تعبأت للبرهنة على أن الإبداع والتعبير الثقافي والفني هما الفاعل الأساسي للمحافظة على القيم الكونية، من بينهم محمد الأمين الصبيحي، وإدريس اليازمي، ومحمد الأشعري، ودافيد أسولين، وباسكال بلانشار، وفريدي نياتيلا، وطارق عمارة، وياسين أحجام، وماحي بينبين، وإدريس كسيكس، وفيليبي بوزو دي بورغو، وديك أنيغارن، ولطيفة أحرار، وزهور رحيحيل، ونور الدين مؤدب، وجامع بايضا، ومحمد برادة، وأحمد عصيد، ومنصور طيس.

وتتضمن الدورة 15، أيضا، موكب الافتتاح الذي يشهد تجمع المعلمين المشاركين في المهرجان قبل إعطاء الانطلاقة، وإقامات فنية تتمازج فيها مواهب المعلمين الكناويين والفنانين الضيوف في إطار إبداعات موسيقية فريدة إذ برمجت خمس إقامات فنية تجمع بين المعلم سعيد أوغسال وعبد الله أخراز والمجموعة الإيقاعية الإفريقية دجامبي نيو ستايل، وبين عيساوة مكناس مع الفنانين الباكستانيين فريد أياز وأبو محمد، و"ميكس أب ماروك" الذي يجمع بين المعلم حسن بوسو ومجموعة ناصر (مرسيليا) ومغني الراب موبيديك، إلى جانب المعلم عبد الكبير مرشان مع مجموعة كرينسيا (نيويورك) التي تجمع بين الجاز اللاتيني والموسيقى الكوبية، والمعلم حميد القصري وعازف الساكسفون الرباعي سويتو كينش مرفوقا بالمغنية إسكا.

كما يواصل المهرجان برمجة وصلات موسيقية تمزج بين فن كناوة وألوان موسيقية عالمية في إطار من الارتجال كالجمع بين المعلم عبد السلام أليكان و"طيور كناوة" وسيلفان لوك –تريو أوركانيك والمعلم مصطفى باقبو وموسيقيي "بوب المغرب" والمعلم محمد كويو وأعضاء من مجموعة "مايارا باند" إضافة إلى وصلات موسيقية منفردة ينشطها كبار معلمي كناوة.

وسيختتم مهرجان "كناوة موسيقى العالم" بحفل يجمع المعلمين النجوم في أداء جماعي يتقاسمون فيه منصة ساحة مولاي الحسن تجسيدا لقيم الأخوة والتقاسم التي يقوم عليها المهرجان.

جمال الخنوسي

حصانة العسكري ضد المدني..!

حصانة العسكري ممن؟ ولماذا الحصانة أصلا؟ وإلا فإن الطبيب عليه أن يحضى بنفس الحصانة حين يسقط في الأخطاء الطبية..! والمهندس عليه أن يحضى بالحصانة حين تسقط العمارات على رؤوس ساكنيها..! والمحاسب المالي حين يقع له خطأ أو سهو يساوي الملايين والملايير..! وهل يسمح لنا الأرشيف التاريخي للعسكر بالمغرب بمزيد من الحصانة..؟ وما موقع الدستور ''الجديد'' من حصانة العسكر ''القديمة''..؟

سنحاول إضاءة الموضوع على هامش ''النقاش الوطني'' الذي فتح حول المسودة أو التصور المقدم حول حصانة العسكر...

* على المستوى الدستوري والقانوني..؟

لا يمكن للشعوب أن تتراجع في تطورها الحضاري والقانوني والمدني، فالدستور هو الناظم الأساسي الذي تتفرع منه كل الحقوق الأخرى. إذ لم يعد مقبولا ونحن في الألفية الثالثة أن تظل المؤسسة العسكرية فوق الدستور، فالمفروض أن تخضع أعمالها وسياساتها كأي مؤسسة عمومية للمراقبة والمحاسبة. فلا شيء يمكنه أن يبقى ''طابوها'' خارج المؤسسة التشريعية بأي وجه من الوجوه في الدول التي تعتبر نفسها منتمية لنادي الدول الديمقراطية.

ونتسائل، من فوق الآخر القانون أم العسكر؟ بالطبع..! القانون فوق الأشخاص وفوق المؤسسات جميعا، هو روح الدولة وسر استمرارها وقوتها، ومن هذا الباب فالحديث عن الحصانة المطلقة أو شبه المطلقة هو غباوة مطلقة تؤسس لتسيب وجرائم حرب مطلقة في المستقبل.

وإلى أي حد تخالف هذه المادة النصوص والقواعد الدستورية والدولية؟ من جهة قانونية فإن تعارض المادة السابعة من مشروع قانون ضمانات العسكريين مع الدستور المغربي، يتجلى في مخالفتها لأحكام الفصل 7 من الدستور والذي ينص على أن ''القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة. والجميع، أشخاصا ذاتيين واعتباريين، بما فيهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، وملزمون بالامتثال له''.

ومن ناحية أخرى سقط القانون الذي يتوخى الحصانة للعسكر في ازدواجية مفضوحة للقانون في ما يتعلق بالداخل والخارج أي البعد المحلي والبعد الدولي؛ من حيث هناك احترام للضوابط القانونية بالخارج مقابل السكوت عنها خلال تأدية مهامهم بالوطن... ما معنى هذا دستوريا؟ معناه أن المدني في خطر، وأن الذي من المنتظر فيه الحماية يصبح مصدر تهديد حقيقي. وهو ما يؤكد أيضا أنه دستور جديد لكن بـــ''نيات قديمة''...

لا يمكن الاعتراض على توفير الحماية للعسكريين أثناء ممارسة مهامهم لكن دائما في إطار الضوابط والقوانين المحلية والدولية. كما ولا خوف من النقاش اليوم حول'' المادة 7'' الذي ليس أكثر من دليل على الوضع الصحي والديمقراطي الذي على البلاد أن تعيشه في ظل ''العهد الجديد''، وما بعد الدستور الجديد، وما بعد ''20 فبراير'' والربيع العربي... إذ علينا اعتباره أمرا يدخل في إطار الإرادة الجادة للدولة من أجل التغيير. وعلى المادة 7، أن تكيف وتعدل لإزالة أي تناقض ونشاز في المعزوفة الدستورية ولتتناغم مع باقي بنود الدستور...

* على المستوى الحقوقي والمدني..؟

التدخل العسكري في أحداث الريف 1958-1959، التدخل العسكري سنة 1965 بعد فرض حالة الاستثناء، تدخل عسكري بالدار البيضاء سنة 1966 وتكليف المؤسسة العسكرية باستتباب الأمن فيها، تدخل الجيش خلال إضراب 1981 بالدار البيضاء وفاس ومراكش، أحداث تطوان ومدن أخرى سنة 1984...

لا يمكن مناقشة هذا القانون إلا على ضوء استحضار مثل هذه السنوات والأحداث؛ أحداث كان سببها استئساد وحصانة العسكري ضد المدني الأعزل. كما واستحضار تضحيات المجتمع المدني خلال سنوات الرصاص، والتي أوصلت اليوم إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة على اعتبار أن المساءلة هي قمة المدنية والديمقراطية والتحضر... كما ويجب ألا تغيب بأي حال من الأحوال سلامة المدني أمام حصانة العسكري لسد أي باب ممكنة لاستمرار أو تكرار انتهاكات الماضي.

لا يمكن إذن بأي حال ونحن في غمرة النقاش حول حصانة العسكر، تغييب استحضار الأحداث المؤلمة التي عرفها المغرب، والتي تم خلالها تسجيل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلفت آثارا سلبية عميقة مست العديد من المدنيين جسديا وماديا ومعنويا. ومن هنا لا يمكن بأي حال ممارسة الاستمرار في انتهاكات لحقوق الإنسان وخرق القوانين، تحت طائلة مبررات من قبيل احترام قواعد الطاعة والانضباط العسكري..!

كما ويجب الاعتراف من جهة أخرى بمدى أهمية إشراك المجلس الوطني لحقوق الإنسان وفرضه كطرف في النقاش الدائر، إلى جانب محاولة استكمال ورش تجسيد توصيات الإنصاف والمصالحة وورش تجديد الشراكات مع الأوربيين في إطار الديمقراطية...

كل ذلك في إطار تعزيز العدالة الانتقالية كمراقب وداعم ومشارك أساسي في صناعة المشهد الديمقراطي والدستوري والقانوني والحقوقي، ويدخل في هذا الباب تثمين الجهد الذي قام ويقوم به البرلمانيون والهيئات الحقوقية والطاقات الفكرية والباحثون والمهتمون بالشأن العسكري والأمني من أجل ملأ الفراغات الممكنة لعلاقة العسكري بالسياسي والمدني والدستوري ومن ثم دسترة دوره وتقنينه وأنسنته وجعله منسجما مع الدولة محليا ومع المنتظم الدولي خارجيا...

إن استحضار سنوات الرصاص والأرشيف المغربي للمجتمع المغربي في علاقته بالمؤسسة العسكرية يجعلنا نقول لا لقبول هذه الحصانة للمؤسسة العسكرية لا المطلقة ولا شبه المطلقة وإلا فإن الشعب المغربي سيصبح بين عشية وضحاها مرهونا بين يدي هذه المؤسسة التي تعلل تدخلاتها كيفما كانت متجاوزة وخارقة للقانون بقانون الطاعة وتنفيذ الأوامر..! وعلى العموم فـــ''حقوق الإنسان'' في الدول التي تحترم نفسها هي خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها بأي حال وتحت أي ذريعة...

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

* الحصانة مصدر الفساد..؟

ارتبط تاريخ المؤسسة العسكرية بالمغرب بالعديد من الخروقات المالية والفساد في تدبير مال الجيش والتكاليف الباهضة التي تستنزف مالية الدولة من خلال المشتريات والنفقات العسكرية، والبنزين والصفقات العسكرية. وتتمثل هذه التجاوزات أيضا في استثمارات خيالية من طرف الجنرالات وذويهم في أراضي وعقارات، بيوت وقصور ومحلات تجارية وشقق فاخرة، ومعامل ومزارع ومدارس ومجوهرات وسيارات فاخرة كثيرة، وسفن بالمناطق الجنوبية، وحسابات بنكية خيالية بدول الخليج وغيرها، واستعمال بنزين الجيش في جل المشاريع الشخصية الموجودة محليا...الأمر الذي مثل على مدى سنوات البقرة الحلوب التي تدر الأموال الخيالية على من يرأسها.والكل يعرف ما فعله ويفعله كبار العسكر بعيد الانقلابين العسكرين الأول والثاني، حيث فتح الملك الراحل أبواب المال والتجارة والاغتناء والريع على مصراعيها للجيش عسى أن ينأى بنفسه عن السياسة وأمور البلاد، مما أطلق يد كبار الجنرالات لنهب والاستيلاء على خيرات البلاد بدون رقيب ولا حسيب مما عاد ويعود بكثير من الفساد والتخريب على البلاد بعيدا عن كل إرفاق للمسؤوليات بالمحاسبة والعقاب.

لم يقتصر الأمر على كل هذا بل انتقل الأمر في إطار هذه الحصانة الظالمة، إلى الشطط في استعمال السلطة والنفوذ، والاعتداء والتطاول على أراضي وحقوق الغير، كما والتهرب من الضرائب واستغلال النفوذ في القضايا والمنازعات مع المدنيين...

وما دمنا في زمن المحاسبة والمراقبة لماذا لا يتم وقف هذا النزيف وفتح تحقيقات في هذا الباب؟ لمادا لا تراجع ثروات هؤلاء الجنرالات الخيالية وثروات أقاربهم و زوجاتهم و أبنائهم، و طرح سؤال: من أين لك هذا؟

على المؤسسة العسكرية أن تتحدث في سياق المواكبة التقنية وفي سياق العلاقة مع الوطن والشعب، وسياق الانضباط للدستور والقوانين، وعلى مستوى فرض حكامة أمنية، وعلى مستوى ضبط العلاقة فيما بين الانضباط، الطاعة، الولاء، والتنفيذ، من جهة والمساءلة وعدم الوقوع في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وخرق القوانين من جهة ثانية.

* جدلية العسكري والمدني..؟

ويضل أهم سؤال مطروح على المغاربة جميعا هو هل الجيش جزء من الشعب وليس كيانا غريبا أو معزولا عن الشعب..؟ هل هو من الشعب وإلى الشعب كمؤسسة أم أنه فوق الشعب؟ وإذا وقع ما لا يحمد عقباه ماذا سيكون ''موقفه''؟ هل سيبقى على الحياد؟ وإلى أي الجانبين سيقف؟

أم هو أداة تحميه وتهدده في نفس الآن؟ ومتى يتوقف أن يكون أداة في يد الدولة... وينتقل لحماية الوطن؟

هذه الأسئلة والتقاطعات هي التي تحدد المواقف والقوانين والتنظيمات العسكرية في الدول... وعلى حسب النظرة والهدف تكون القوانين والمواقف...

والصراع حول الحصانة، ''حصانة العسكري''، هو صراع يدخل في إطار الجدال والتجادب التاريخي بين الدولة والمجتمع حول المؤسسة العسكرية؛ فبقدر ما هي قريبة من المجتمع وجزء منه وتنبثق منه وتعمل لصالحه، فإننا نكون بذلك بصدد الحديث عن الدولة العصرية الحديثة. أما إذا كانت مجرد أداة في يد النظام موجهة نحو الشعب، فإننا بذلك بصدد الحديث عن الدولة العربية...وإن كنا نتحدث عن الحداثة فإننا نتحدث بالضرورة وبشكل مباشر عن الحكامة الأمنية واحترام التراكم المغربي دستوريا وحقوقيا وديمقراطيا دون الرجوع إلى الوراء

إن أسباب تنزيل هذا ''القانون-المسودة'' حول الحصانة العسكرية، لم يكن اعتباطيا بل هو خطوة استباقية تشبه خرق الدستور الذي تمثل في فرض وزير الدولة، وفي تعيين 30 سفيرا قبل بدء الحكومة بأشغالها. إن السرعة والكيفية التي كان يراد بها لهذا القانون المرور ''مرور الكيران'' من المحطات في ضل حكومة بنكيران الفتية، تثبت بما لا يدعو للشك تشبث الكثيرين بالمغرب العتيق مغرب التخلف والفساد الذي يزعجهم الهواء النقي الذي يهب بأريج الحداثة والديمقراطية والعهد الجديد. كما يدخل تمرير هذا المشروع في إطار تحسب استباقي للأدوار المحتملة للعسكر في المغرب خصوصا بعد هبات الربيع العربي والتي أنعشت الاحتجاجات الشعبية حتى في أعمق أعماق نقاط المغرب العميق.

إننا نقول في النهاية وبكلام شفاف وواضح إن كنا نريد دخول نادي الدول الديمقراطية فعلا لا قولا، فعلينا أن نعترف ونقول أن:

أن ما للعسكر للعسكر، وما للوطن للوطن...

وأن حصانة العسكري هي ضد المدني.

وأن حصانة العسكر هي حصانة ''الدولة-النظام'' ضد المجتمع.

وأن حصانة العسكر معناه أن الدولة اختارت الحرب على المدنيين ضد مصالح الأمة...

وأن حصانة العسكري، هي استئساد للدولة ضد الشعب...

وأن حصانة العسكر هي استدامة للعقلية المخزنية...

وأن حصانة العسكري هي تراجع وخرق دستوري...

وأن حصانة العسكري دليل على لا مبارحتنا للمخزن العتيق نحو الدولة الحديثة التي تحصد ارتياح الداخل وإشادات العالم الخارجي...

- باحث في الفكر الإصلاحي

عشرات الجرحى في تدخل أمني وتنسيقيات «المحضر» تتوعد

تعرض عشرات المعطلين المنتمين لما أصبح يعرف بـ«ضحايا محضر 20 يوليوز» لتدخل أمني عنيف خلف العديد من الإصابات في صفوفهم أول أمس الثلاثاء، وقد تجاوزت حصيلة الإصابات الـ 50 شخصا، بين جريح على مستويات متفاوتة من الجسم، ومصاب بكدمات ورضوض نتيجة الاستخدام الأمني المفرط للقوة، فيما ذكرت مصادر طبية من داخل التنسيقيات، أن أربعة أطر أصيبوا إصابات خطيرة نقلوا على الفور إلى أقرب مستشفى مركزي لتلقي الإسعافات العاجلة.

واستقدمت القوات العمومية في تدخلها ضد المعطلين، عشرات السيارات والحافلات المحملة بالعناصر الأمنية إلى جانب قوات التدخل السريع لتفريق مسيرات احتجاجية جابت شوارع الرباط، في ظل تصعيد غير مسبوق فيما بدا تكتيكا جديدا للشكل الاحتجاجي للتنسيقيات تزامنا مع ما أعلنته ذات المجموعات في بيان سابق لها، عن عزمها خوض أشكال نضالية ميدانية غير مسبوقية، متوعدة الحكومة بصيف نضالي ساخن، عنوانه «مقاطعة المباريات» التي تعتبرها «مهزلة المهازل» معياريا وأخلاقيا «في ظل سكوت الحكومة عن فساد الموظفين الأشباح»، إلى جانب كونها تكريسا «حسب التنسيقيات» لمسلسل حذف مناصب هذه الفئة التي كان مبرمجا أن يشمل قانون المالية مناصبها الوظيفية كما هو مقرر في منطوق المحضر.

يأتي ذلك في ظل متغيرات همت ملف محضر 20 يوليوز على المستويين القانون والحقوقي، حيث بدت غشاوة التشكيك القانوني التي أحاطت بها الحكومة الملف، تنجلي في ظل توالي قراءات وآراء لفقهاء وكبار أساتذة القانون تجزم في حجية وسلامة «الالتزام المحضري»، فيما عرف الملف في جانب آخر، قفزة نوعية على الساحة الحقوقية، وهذه المرة تحت قبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة دستورية كانت ضامنة وشاهدة على الاتفاق، ينتظر منها في القريب، أن تلعب دورا طلائعيا في دفع الحكومة إلى واجب إلتزامها بهذا المقتضى الحقوقي الأخلاقي المُعتبر دستوريا.

إفتتاح الدورة الأولى لمهرجان سينما الذاكرة المشتركة بالناظور بحضور وزير الإتصال ومفكرين مغاربة وإسبان

محمد العلالي | نور الدين جلول

أشرف وزير الإتصال والناطق الرسمي بغسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي، مساء يومه الثلاثاء 19 يونيو الجاري، بحضور عامل إقليم الناظور السيد مصطفى العطار ومحمد الصبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمخرج السينمائي المغربي محمد اسماعيل والسيد عبد الكبير حنو عن وكالة تنمية اقاليم الجهة الشرقية، ومجموعة من الفاعلين في مجال الفن السابع والحقل الثقافي والتاريخي خاصة المغاربة والإسبان، على إفتتاح فعاليات الدورة الأولى لمهرجان سينما " الذاركة المشتركة " التي يحتضنها المركب الثقافي بالناظور خلال الفترة الممتدة بين 19 و 21 يونيو الجاري، حيث أختير لموضوع الدورة " الذاركة والتاريخ في العلاقات المغربية الإسبانية"، كما خصصت الدورة ذاتها لتكريم السيدين خوان غويتيسولو من إسبانيا ومحمد النشناش من المغرب.

وعقب الكلمة الترحيبية لرئيس مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم المنظم لفعاليات المهرجان السينمائي، والتي أكد من خلالها على أهمية المحطة الثقافية والفنية والأهداف المتوخاة من خلال الدورة التي ستتخللها مجموعة من الندوات الفكرية التي ستناقش محور التاريخ في العلاقات المغربية الإسبانية، وإستحضار سؤال مدى تمكن إعادة كتابة تاريخ العلاقة المغربية الإسبانية من معالجة " سوء الفهم الكبير " بين المغرب وإسبانيا.

وأضاف عبد السلام بوطيب، أن مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلم، يهدف أيضا من خلال تنظيم ذات الدورة إلى بلورة توصيات الندوة المنعقدة بالرباط في 1 نونبر 2011 حول موضوع " العلاقة المغربية الإسبانية و الرهانات المتوسطية " ، و تفعيلها على أرض الواقع من خلال ضرورة إعادة كتابة تاريخ العلاقة المغربية الإسبانية، وأكد بوطيب أيضا خلال كلمته أن " مستقبل الشعوب مرتبط بذاكرته ، و بناء علاقة مغربية إسبانية صامدة و قوية ، يقتضي ضرورة الإعتراف بأخطاء الماضي ، خاصة أن جريمة قصف الريف بالغازات السامة غير قابلة للتقادم ، وتستوجب حلا انيا على الجيل الحالي الإشتغال من أجل بإستعمال الذكاء الجماعي" .

ومن جانب آخر أكد وزير الإتصال في كلمته بالمناسبة، على عزم الدولة من أجل النهوض بمجال السينما بالمغرب و إحداث نهضة سينمائية وطنية، والتي تقتضي يضيف المزيد من الدعم لهذا القطاع الذي أضحى يحتاج لحكامة جيدة تعزز مسارها الوطني والدولي ، عبر جمع كافة المشتغلين في الحقل الثقافي لتحقيق قفزة نوعية تساهم في تبلور توجهات سينمائية تشتغل على القضايا المرتبطة بالمجتمع.

وفي ذات السياق أكد الخلفي إعجابه بفكرة إحتضان مدينة الناظور لمحطة كبرى تعني بسينما الذاكرة المشتركة بين المغاربة و الإسبان ، خاصة إختيار وجهين بارزين في المجال السينمائي من أجل تكريمهما ، وهما كل من محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، و الكاتب الإسباني خوان غويتسولو

ويجدر ذكره أن الجلسة الإفتتاحية لمهرجان سينما الذاكرة المشتركة قد شهدت إصابة المخرج السنمائي المغربي محمد اسماعيل بجلطة دماغية، بعدما كان من المرتقب أن يتراس لجنة تحكيم المهرجان، غير أن وضعيته الصحية المفاجئة حالت دون ذلك حيث يتواجد تحت العناية الطبية المركزة بالمستشفى الحسني بالناظور، وعلم ناظورسيتي أن وضعيته الصحية بدأت تتحسن بشكل تدريجي في انتظار خضوعه لعلاج مستمر ودقيق.

وستستمر فعاليات مهرجان سينما الذاكرة المشتركة، خلال يومي الأربعاء والخميس بعرض أفلام وثائقية مغربية و إسبانية هامة ، تطرح سؤال العلاقة المغربية الإسبانية من جوانب مختلفة ، حيث سيعقب كل عرض نقاش عميق بين كبار المؤرخين و المفكرين المغاربة والإسبان، على أن يتم في نهاية هذه الأيام تكريم فاعلين سياسيين و مفكرين لهم علاقة وطيدة بالشأن المغربي الإسباني ، كما ستخصص جائزة لأفضل فيلم و ثائقي بناءا على تقييم لجنة تحكيم مغربية إسبانية .

لقاء يدعو للحفاظ على ذاكرة الحي المحمدي

هسبريس – و م ع
الخميس 21 يونيو 2012 - 09:35

أكد مشاركون جمعويون وحقوقيون في لقاء، نظم أمس الأربعاء بالدار البيضاء، أن الحي المحمدي يزخر بعدد من الفضاءات التاريخية والمعمارية والثقافية التي ينبغي حمايتها حفظا للذاكرة الجماعية لهذا الحي.

وأضاف المتدخلون في هذا اللقاء، الذي تم خلاله تقديم نتائج مشروع "آثار الفضاءات، تاريخ وذاكرة الحي المحمدي"، أن هذه الفضاءات تشكل جزءا من الذاكرة الحية للمغاربة بشكل عام ولساكنة الحي بشكل خاص، مبرزا أن هذه الفضاءات تتوزع على عدد من مناطق الحي المحمدي ككاريان سنطرال، ومعمل "الشابو"، و"البوطوار"، ومعتقل درب مولاي الشريف، والدار العالية، ومدرسة السعديين وسينما شريف، واعوينة شامة، وقشلة جانكير، وسينما السعادة.

وأبرزوا أن مشروع "آثار فضاءات الحي المحمدي، تاريخ وذاكرة"، الذي تنجزه جمعية الدار البيضاء الذاكرة (كازا ميموار) في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، يسعى إلى إعادة الاعتبار لذاكرة هذا الحي البيضاوي العريق، والاعتراف بفضاء كريان سنطرال الحي المحمدي، وبشرائحه الاجتماعية وما يزخر به من معالم تاريخية واجتماعية وسياسية وثقافية.

وقال عبد الرحيم قاسو، عضو جمعية "الدار البيضاء الذاكرة"، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إن هذه التظاهرة تشمل تقديم معالم من ذاكرة وتراث الحي المحمدي من خلال كتاب "جوانب من ذاكرة كريان سنطرال الحي المحمدي بالدار البيضاء في القرن العشرين"، الذي قام بإعداده الباحث نجيب التقي، مشيرا إلى أن هذا الكتاب يندرج في إطار مشروع "آثار فضاءات الحي المحمدي: تاريخ وذاكرة وتراث" الذي تنجزه الجمعية ضمن برنامج جبر الضرر الجماعي.

وأضاف قاسو أن هذا الكتاب، الذي هو عبارة عن مونوغرافيا تاريخية، ينقسم إلى ثلاثة أجزاء تتناول على التوالي، فضاء كريان سنطرال في فترة الحماية، وحركة المقاومة والعمل الوطني خلال الحماية، ومعتقل درب مولاي الشريف في فترة الاستقلال، مشيرا إلى أن هذا الكتاب يندرج ضمن منشورات المشروع الذي تنجزه الجمعية بشراكة مع جمعيتي مبادرة حضرية ومنتدى السعادة، وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير والاتحاد الأوربي.

وذكر قاسو أنه إلى جانب تقديم هذا الكتاب، تشمل هذه التظاهرة عرض فيلم وثائقي عن الحي المحمدي، الذي أنتجته الجمعية ضمن هذا المشروع، الذي يندرج في إطار تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر منطقة الحي المحمدي.

وزير الإتصـــال يفتتح الدورة الأولى لسينما الذاكرة المشتركة بالناظور

ميـــــكرونيـــــــوز من النـــــاظور

الزميلة : نـــاظور توداي

إفتتح وزير الإتصـــال النـــاطق الـــرسمي بإسم الحكومة الســـيد مصطفى الخـــلفي ، مســـاء الثلاثـــاء 19 يونيو الجـــاري ، فـــعاليـــات الدورة الأولى لمهرجان الذاكرة المشتركة الذي تحتضنه مـــدينة النـــاظور لمدة ثلاثـــة أيام متتالية " 19 ، 20 ، 21 يونيو 2012 " ، بـــمداخـــلة أكـــد فيها عـــزم الـــدولة على النهوض بالسينما المغربي و إحداث نـــهضة سينمائية وطنية تقتضي المزيد من الدعم لهذا القـــطاع الذي أضـــحى يحتاج لحكامة جيدة تعزز مـــسارها الوطني والدولي ، عبـــر جمع كـــافة المشتغلين في الحقل الثقافي لتحقيق قـــفزة نوعيـــة تســـاهم في تبلور توجهات سينمائية تشتغل على القضايا المرتبطة بالمجتمع .

وأكـــد الخلفي إعجـــابه بـــفكرة إحتضان مدينة الناظور لمحطـــة كبـــرى تعني بـــسينما الذاكرة المشتركة بـــين المغاربة و الإسبـــان ، خـــاصة إختيـــار وجهين بـــارزين في المجال السينمائي من أجـــل تكريمهما ، وهمـــا كل من محمد النشـــناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنســـان ، و الكـــاتب الإسباني خـــوان غويتسولو .

رئيس الجهة المنظمة لهذا النـــشاط السيد عبد السلام بوطيب ، أكد هو الأخـــر على هامش إفتتاح فعاليات الدورة الأولى لسينما الذاكرة المشتركة ، أن الهـــدف من هذا الموعد يـــأتي لإيجاد منهجية مشتركة تســـاهم في حـــل الإشكالات العالقة بين المغرب و إسبانيا خـــاصـــة تـــلك التي طفت على السطح إبـــان الإستعـــمار الإسباني لـــمنطقة الريف .

وأبـــرز بوطيب ، أن مركز الذاكرة المشتـــركة له ما يكفي من الجرأت لتكييف أليـــات العدالة الإنتقـــال و الإشتغـــال على مختلف الملفات العالقة خاصة ملف قصف الريف بـــالغازات الســـامة ، عن طـــريق الإستعانة بـــالذكاء الجماعي للمغاربة والعـــمل على إيجـــاد الحلول لإشكـــالات الذاكرة التي ستمكن من تســـليط الديمقراطيـــة بين الشعوب المتوسطية و بنـــائها وفق تطـــلعاتها .

وأضـــاف عبد السلام بوطيب خلال نفس الموعد " أن مستقـــبل الشعوب مرتبط بـــذاكرته ، و بنـــاء علاقة مغربية إسبانية صامدة و قوية ، يقتضي ضـــرورة الإعتراف بأخطاء الماضي ، خـــاصة أن جريمة قصف الريف بالغازات الســـامة غيـــر قـــابلة للتقـــادم ، وتستوجب حلا انيـــا على الجيـــل الحالي الإشتغال من أجل بـــإستعمال الذكـــاء الجماعي " .

وتـــؤكد الجهة المنظمة للدورة الاولى لسينما الذاكرة المشتركة بالناظور ، أنها تـــروم بلورة نتائجة الندوة المنعقدة بالرباط في 1 نونبر 2011 حول موضوع " العلاقة المغربية الإسبانية و الرهانات المتوسطية " ، و تفعيل أهم توصياتها المتمثلة في ضـــرورة إعادة كتابة تاريخ العلاقة المغربية الإسبانية .

وعرفت الجلسة الإفتتاحية لفعاليات هذه الدورة ، حضـــور أسماء وازنة و طنيا و ، أبـــرزها إلى جانب وزير الإتصـــال ، محمد الصبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، و المخرج محمد إسماعيل ، و وفد إسبـــاني مكون من وجوه سينمائية بصمت على إنجازات حـــافلة .

يذكر أن الدورة ستعرف إبتداء من صباح الأربعاء ، عرض أفلام وثائقية مغربية و إسبانية هامة ، تطرح سؤال العلاقة المغربية الإسبانية من جوانب مختلف ، حيث سيعقب كل عرض نقاش عميق بين كبار المؤرخين و المفكرين المنتمين للدولتين المذكورتين ، على أن يتم في نهاية هذه الأيما تكريم فاعلين سياسيين و مفكرين لهم علاقة وطيدة بالشأن المغربي الإسباني ، كما ستخصص جـــائزة لأفضـــل فلم و ثائقي بناء على تقييم لجنة تحكيم مغربية إسبانية .

قافلة حقوقية وإنسانية لحفظ الذاكرة وإعادة الاعتبار لضحايا سنوات الرصاص بتنغير

بتنسيق بين المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والجمعية الطبية لتأهيل ضحايا التعذيب ، شهدت مدينة تنغير ونواحيها أيام 8 و9 و10 يونيو 2012، فعاليات قافلة حقوقية وإنسانية تندرج في إطار العمل المشترك للجمعيتين من أجل حفظ الذاكرة وإعادة الاعتبار لضحايا سنوات الجمر والرصاص.
ففي يوم الجمعة 8 يونيو 2012، انطلقت القافلة من مدينة الدار البيضاء وهي مكونة من حافلة وعدد من السيارات الخاصة تحمل أعضاء من المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والإنصاف، وأعضاء من المكتب المسير للجمعية الطبية لتأهيل ضحايا التعذيب، وعددا من مناضلات ومناضلي المنتدى بكل من الدار البيضاء ومراكش وآكادير، بالإضافة إلى عدد من الأطباء والطبيبات المغاربة والأجانب من مختلف التخصصات وعدد من الصيدلانيات والصيادلة وممرضين وممرضات وفعاليات حقوقية وعدد من الصحفيين.
وشكلت المسافة الزمنية التي قطعتها القافلة بين الدار البيضاء وتنغير، مرورا بمراكش وورزازات وقلعة مكونة وبومالن دادس، مناسبة قدم فيها عبد الحق عندليب عضو المكتب التنفيذي للمنتدى المكلف بالذاكرة، بيانات ومعلومات لفائدة المشاركين في القافلة حول ما عانته المنطقة ومناضلوها وساكنتها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال الحقبة الممتدة من سنة 1956 إلى سنة 1999. وفي هذا الصدد ألقى عضو المكتب التنفيذي للمنتدى الضوء على عدد من الأحداث السياسية والاجتماعية التي شهدها المغرب في إطار الصراع من أجل بناء الدولة المغربية ما بعد مرحلة الاستعمار، حيث لجأ الحاكمون آنذاك عبر أجهزتهم الأمنية والعسكرية إلى أساليب القمع والتنكيل بمعارضيهم ومناهضي سياسة الاستبداد . كما سلط عندليب الضوء على أساليب الاختطاف والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب المحرمة دوليا في إطار الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والتي مارستها تلك الأجهزة تجاه المئات من الضحايا، خاصة من عائلات مناضلة معروفة في المنطقة كعائلة سيدي حمو عبد العليم ، وعائلة فخر الدين محماد ، وعائلة علي السكونتي ، وعائلة سالم أومسعود وعائلة حدو اللوزي ، وعائلة موحا أوحرفو وعائلة أولهاوس ، وعائلة ايت سعيد بودريق وعائلة العربي ايت زايد . أما الدكتور عبد الكريم المانوزي رئيس الجمعية الطبية لتأهيل ضحايا التعذيب، فقد أبرز العلاقة السببية بين ما يعانيه الضحايا من اضطرابات نفسية وعاهات صحية، وما تعرضوا له داخل المعتقلات السرية وغير السرية من تعذيب وسوء المعاملة وسوء التغذية وانعدام الحد الأدنى من الشروط الصحية والإنسانية. كما أكد المتدخل بأن مسؤولية تقديم العلاج والتطبيب والإسعافات اللازمة للضحايا ملقاة على عاتق الدولة المغربية، حيث أنها قد أقرت بمسؤوليتها في ما تعرض له ضحايا سنوات الرصاص من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
وفي يوم السبت 9 يونيو 2012 شهد مقر المستشفى الإقليمي بتنغير توافد مئات المواطنات والمواطنين من مختلف الجماعات التابعة للإقليم من أجل الاستفادة من الخدمات الطبية التي وفرتها الجمعية الطبية لتأهيل ضحايا التعذيب بدعم من عدد من الأطباء والصيادلة والممرضين المتطوعين، ومن طرف المندوبية الإقليمية لوزارة الصحة والمركز الطبي لبومالن دادس والمركز الطبي مولاي علي الشريف بتنغير. فبعمل متواصل استغرق أزيد من 8 ساعات، استطاع الطاقم الطبي المشارك في القافلة، إجراء المئات من الفحوصات والعمليات وتقديم الأدوية للمرضى وتوجيههم إلى مستشفيات ومصحات الإقليم من أجل استكمال الفحوصات وإجراء العمليات الجراحية اللازمة، حيث بلغ عدد المستفيدين 1162 شخصا، جزء منهم ذاق مرارة الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة التي تجرعها المئات، بل الآلاف من ساكنة المنطقة.
وفي مساء يوم السبت 9 يونيو 2012 توجهت القافلة إلى مكان دفن الشهيد العربي آيت زايد الذي تمت تصفيته على خلفية أحداث 3 مارس 1973، وتم دفنه بكامل ملابسه في حفرة في تحد سافر لكل المشاعر الإنسانية والطقوس الدينية للمغاربة. وقد استمع الحاضرون بعد قراءة الفاتحة ترحما على روح الفقيد إلى شهادات في الموضوع قدمها كل من كاتب فرع المنتدى بتنغير إدريس فخر الدين وبعض أقارب الفقيد، مذكرين بكل المبادرات والمحاولات التي قاموا بها لدى سلطات الإقليم من أجل احترام كرامة وحرمة الشهيد ووضع جثته داخل قبر طبقا للقوانين والأعراف الجاري بها العمل، إلا أن هذه المحاولات لم تلق آذانا صاغية. أما رئيس المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والإنصاف مصطفى المانوزي، فقد عبر عن موقف المنتدى بإدانة الاعدامات خارج نطاق القانون التي ذهب ضحيتها المئات من الضحايا، مؤكدا على أن المنتدى سيظل متشبثا بالكشف عن الحقيقة في هذا الموضوع، وبالكشف عن مصير المختفين قسرا وعن كل المقابر الجماعية لضحايا القتل الجماعي، ملتزما بمعية رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاطمة عراش بتقديم شكاية إلى النيابة العامة بمحكمة الاستئناف بورزازات من أجل إجراء بحث حول ظروف وملامسات اغتيال ودفن الشهيد العربي ايت زايد. وفي نهاية هذه الوقفة طالب المشاركون في القافلة الجهات المعنية بالتحفظ على مكان الدفن وإجراء الكشف الجيني على جثة الفقيد للتأكد من هويته وتسليم رفاته لعائلته كي تعيد دفنها وفق ما تقتضيه الشعائر المعمول بها في بلادنا .

وفي حدود الساعة التاسعة ليلا من مساء يوم السبت 9 يونيو 2012 عقد المكتب التنفيذي للمنتدى بمقر المركز الثقافي والتربوي لتنغير، لقاء تواصليا بمشاركة رئيس المنتدى ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان. وفي مستهل هذا اللقاء الذي ترأسه إدريس فخر الدين كاتب فرع المنتدى بتنغير وعبد الرحمان عبد العليم أمين الفرع ، قدمت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بيانات حول ما قامت به اللجنة من أعمال لفائدة ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، خاصة ما يتعلق بالإدماج الاجتماعي والتغطية الصحية وجبر الضرر الفردي والجماعي. وأكدت المتدخلة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ملتزم بمواصلة العمل من أجل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وبأن اللجنة مستعدة للتعاون مع فرع المنتدى بتنغير من أجل تسوية مطالب الضحايا. أما رئيس المنتدى مصطفى المانوزي فقد استعرض أهم الأنشطة والمبادرات التي قام بها المنتدى خلال السنوات الثلاث الماضية، حيث توقف بالأساس على المذكرة التي أعدها المكتب التنفيذي للمنتدى حول الإصلاحات الدستورية ليؤكد على أن جل مطالب المنتدى قد تحققت في هذا المجال، وبأن المنتدى سيواصل نضاله من أجل الإصلاح الشامل للدستور ومن أجل إصلاح القضاء وإعمال الحكامة الأمنية وكل ما تضمنته توصيات هيئة الانصاف والمصالحة .وأكد المانوزي رفض المنتدى للإفلات من العقاب الذي يكرسه البند7 من مشروع القانون 12-01 الذي يقدم الحصانة للعسكريين عند اقترافهم لجرائم من قبيل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويجدر التذكير بأن برنامج القافلة ليوم السبت 9 يونيو 2012 قد اختتم بسهرة فنية على إيقاع طبول ورقصات كناوة التي تفاعل معها كل المشاركات والمشاركين في القافلة .

وفي اليوم الأخير من برنامج القافلة، أي يوم الأحد 10 يونيو 2012 انتقلت القافلة نحو المعتقل السري الرهيب بقلعة مكونة، حيث تمت زيارة بقايا الزنازين التي احتجز داخلها العشرات من المناضلين خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، خاصة منهم مجموعة بنوهاشم ومجموعة من المنحدرين من الأقاليم الصحراوية. ففي هذه الوقعة الرهيبة تم حمل اللافتات وصور مجهولي المصير وتم رفع الشعارات المطالبة بالكشف عن الحقيقة الكاملة حول ما حدث من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبتوضيح مصير كل المختفين قسرا ومساءلة المتورطين في هذه الانتهاكات وجبر أضرار كافة الضحايا والتحفظ على كل الأماكن والمعتقلات التي شهدت أبشع صور الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعمل على ترميمها وتحويلها إلى مراكز للذاكرة.

وقبل الاطلاع على زنازين هذا المعتقل الرهيب، قدم عبد الحق عندليب وسعيدة الرويسي عضوا المكتب التنفيذي للمنتدى المغربي من اجل الحقيقة والإنصاف، بيانات حول أماكن الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي استعملت خلال سنوات الرصاص من أجل تعذيب الضحايا وممارسة القتل البطيء ضدهم انتقاما منهم على جرأتهم في مواجهة الاستبداد والظلم والتسلط وانتهاك حقوق المواطنات والمواطنين، وأن ما تعرض له الضحايا من تعذيب وسوء المعاملة في مثل هذه الأماكن قد أدى إلى استشهاد العشرات منهم، وإصابة المئات بعاهات نفسية وجسدية مستديمة. بعد ذلك قدم المعتقل السياسي السابق محمد الرحوي الذي قضى بمعتقل قلعة مكونة أزيد من 3 سنوات ضمن مجموعة بنوهاشم المكونة من عدد من مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، شهادة حية حول الظروف اللاإنسانية التي عانى منها الضحايا داخل كهوف لا تتوفر على أبسط الشروط الصحية ولا تقدم فيها للضحايا التغذية التي تليق بالبشر ولا تقدم لهم الإسعافات الطبية اللازمة، ولا يسمح لهم بزيارة الأهل والأصدقاء.

هذه الظروف التي أدت كما أوضح الرحوي إلى استشهاد بعض الضحايا وإصابة آخرين بعاهات صحية مازالت مستمرة مع الناجين منهم من الموت رغم خروجهم من هذا المكان الرهيب بعد إطلاق سراحهم.

وفي ختام القافلة قدم الدكتور عبد الإله الهيري رئيس الائتلاف الطبي المغربي الفرنسي، تقريرا على مجمل الأنشطة والعمليات الطبية التي قام بها الأطباء والممرضون والصيادلة المشاركون في القافلة لفائدة المرضى من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، كما عبر الدكتور عبد الكريم المانوزي عن استعداد الجمعية الطبية لتأهيل ضحايا التعذيب لمواصلة كل عمل إنساني يهدف إلى التخفيف من معاناة ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقدم عبد الحق عندليب وسعيدة الرويسي شكرهما باسم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف لكافة الأطباء والصيادلة والممرضين والحقوقيين والصحافيين الذين شاركوا في القافلة وإلى كل من ساهم في إنجاحها من مسؤولين عن قطاع الصحة العمومية بالإقليم وسلطات محلية. وأكدا على أن المنتدى مدعم من كافة مكونات الحركة الحقوقية والقوى الديمقراطية ومصمم على مواصلة النضال من أجل التسوية الشاملة والعادلة والمنصفة لملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال الكشف عن الحقيقة الكاملة حول ما حدث في الماضي من انتهاكات جسيمة، ومساءلة المتورطين في هذه الانتهاكات وجبر أضرار كافة الضحايا بمن فيهم أصحاب الملفات خارج الآجال أو الذين أقرت هيئة الإنصاف والمصالحة في حقهم بعدم الاختصاص، ووضع كافة التدابير والإصلاحات اللازمة قانونيا ومؤسساتيا من أجل عدم تكرار ما حدث في الماضي وحفظ ذاكرة ما حصل من تجاوزات باعتبار هذه الذاكرة ذاكرة جماعية، وجزءا لا يتجزأ من تاريخ بلادنا حتى تستطيع الأجيال الحالية والقادمة استخلاص الدروس والعبر منها، والعمل على تجنب كل الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث تلك الانتهاكات التي انعكست سلبا على مجتمعنا.

حركة 20 فبراير بالرباط يضربون عن الطعام تضامناً مع الأحرار المعتقلين في سجون القهر و الاستبداد ؟

أمام إهدار الكرامة الإنسانية للمعتقلين ومصادرة حريتهم من طرف عدالة الاستبداد، لم يجد المعتقلون وسيلة للدفاع عن حقوقهم المهدورة سوى الإضراب عن الطعام، لكن الدولة تجاهلتهم، لا بل ضربت الحصار حولهم، وتضغط بشتى الطرق، بما في ذلك على العائلات، لإجبارهم على وقف إضرابهم عن الطعام. فعامل مدينة تازة مثلا رفض استقبال لجنة التحقيق حول الأحداث التي شهدتها المدينة مؤخرا. والمنبثقة عن الائتلاف المغربي لهيئات لحقوق الإنسان. كما منعها من زيارة المعتقلين خلال هذه الأحداث والمضربون عن الطعام.

تشهد ثلاثة سجون إضرابات عن الطعام(تازة وفاس وأسفي)، وهناك معتقلون بمدن عدة منهم من يتابع في حالة اعتقال، وآخرون في حالة سراح، ولا زالت الاعتقالات تجري في كل أنحاء البلاد في صفوف المحتجين سواء في إطار حركة 20 فبراير أو في إطار حركة النضال من أجل الشغل أو النضال الطلابي، أو النضال الشعبي بخاصة ضد هدم البنايات السكنية وضد الغلاء. آخر هذه الاعتقالات جرت في مدينتي بني بوعياش و إمزورن شمال المغرب منها حتى الآن 23 معتقلا، والحصيلة مرشحة للارتفاع.

معتقلون بسجن أسفي مضربون عن الطعام (الشغل و20 فبراير)، اثنان (الكندي عبد الكريم و الفدادي عبد القادر) منذ يوم 30 يناير، وأربعة (أكاضيل عبد الجليل وهشام التأبي وثعبان علي و مرتاب عمر وعادل زيد) منذ 20 فبراير. المضربون في حالة صحية مزرية، فثعبان علي وعبد الجليل أكاضيل يتغوطان الدم، وصحة المهيلي ياسين الذي فقد القدرة على المشي وعلى النطق متدهورة، و لم ينقل للمستشفى حتى الآن.

راسلت العائلات وزير العدل ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتقى به ممثلون عنها دون جدوى. لذا قرر المعتقلون، في خطوة تصعيدية، الامتناع عن الخروج لملاقاة عائلاتهم. هذا وقد توصل المعتقلون يوم 09 مارس الجاري بتاريخ جلسة الاستئناف (28 مارس)، وهم محرومون حتى الآن من الرعاية الصحية ومن العلاج الضروري ومن الاستشفاء عند الضرورة. وجدير بالذكر أن قمع النضالات التي خاضتها ساكنة مدينة أسفي من اجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية قد خلف شهيدين (كمال العماري و محمد بودروة) واعتقال 16 من الشباب المناضل.

حياة عز الدين الروسي (اليوم 85 من الإضراب المفتوح عن الطعام يومه 12 مارس 2012، ومضرب عن الماء منذ الخميس 26 يناير 2012، وهو حاليا بالمستشفى منذ 04 مارس الجاري) المعتقل بسجن تازة الذي دخل في إضراب مفتوح عن الطعام، أصبحت في خطر، كما أنه تعرض للتعذيب. وأربعة من رفاقه في سجن عين قادوس بفاس، وهم محمد الزغديدي ومحمد فتال ومحمد غلوط وابراهيم السعيدي مضربون أيضا عن الطعام منذ 23 يناير 2012 تضامنا مع رفيقهم.

فاس:المعتقلون السياسيون الأربعة (محمد غلوط،محمد الزغديدي،إبراهيم السعيدي و محمد فتال) اليوم 50 من الإضراب المفتوح عن الطعام في سجن عين قادوس. حالة المضربين جد متدهورة، غلوط غير قادر على الحركة، الزغديدي و السعيدي يتقيآن الدم: إنها جرائم ترتكب في حق المعتقلين بدم بارد من طرف تلامذة جلادي سنوات الرصاص.

تازة: محمد غلات معتقل انتفاضة تازة المجيدة يخوض معركة الأمعاء الفارغة منذ 14 فبراير2012.

الراشيدية: من سجن توشكا سيء الذكر، دخل كل من هشام صلاح، وعبد اللطيف الادريسي وعليوي الغالي في إضراب مفتوح عن الطعام منذ الأربعاء 22 فبراير 2012

الأربعاء 29 فبراير 2012:التحاق يوسف أحجيج بالمعركة في سجن تازة.

الاثنين 05 مارس 2012: التحاق طارق حمامي بمعركة الأمعاء الفارغة.

يوم (24 فبراير) دخل كلاً من محمد لعبيد و عبد الله بلاج معتقلا موقع أكادير في إضراب لمدة 3 أيام تضامنا مع الرفاق المضربين.

تضامن متواضع يقتصر عموما على العائلات وعلى الأشكال الاحتجاجية التي تقوم بها. عدا ذلك هناك لجان محلية للتضامن مع المعتقلين مشكلة من منظمات سياسية وجمعوية. كما نظمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان اعتصاما وإضرابا عن الطعام ليوم واجد تضامنا مع المعتقلين السياسيين، وللمطالبة بإنقاذ حياة المضربين عن الطعام، وتسريح كافة المعتقلين.

معركة المعتقلين هي معركة حركة النضال كافة، فالقمع والاعتقال لا يستثني أحدا، والدولة تريد استعادة هيبتها عبر تمريغ كرامة المناضلين وإذلالهم و بالتالي ترهيب الشعب المغربي الكادح ورده للاستكانة والخوف، وللحياة الرتيبة البئيسة التي نهض للقطع معها طلبا لحقوقه الأساسية الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

Victimes des années de plomb : L'OMDH appelle à traiter d'urgence les dossiers en suspens

soumis par JASMINE le 20/06/2012

M'Barek Tafsi Albayane : 20 - 06 - 2012

Il est impératif de traiter en toute urgence les dossiers restants des victimes des années de plomb, dans le but de les délivrer de leurs souffrances, a indiqué, lundi à Rabat, le président de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), Mohamed Nachnache. Il s'agit de questions non pas prioritaires mais urgentes pour délivrer les victimes et leurs familles et proches de leurs souffrances et faire cesser les atteintes à la mémoire collective, a-t-il dit lors d'une conférence de presse, rappelant que l'OMDH appuie les efforts déployés aux niveaux juridique et législatif pour permettre aux victimes des années de plomb de parvenir à la vérité loin des pressions et contraintes, qui sont de nature à influer sur le cours de la justice et de l'enquête.

Il a mis en garde à ce propos sur les tentatives de détourner la loi pour permettre à d'aucuns d'échapper à la punition.

Il a également fait savoir qu'un certain nombre de dossiers préoccupent au plus haut point l'OMDH dont la mise en œuvre intégrale des dispositions de la nouvelle constitution concernant notamment les libertés fondamentales, le pouvoir judiciaire et les droits des justiciables ainsi que celles relatives à l'identification des attributions du Conseil des ministres et du Conseil de gouvernement.

Réagissant au projet de loi relatif aux garanties fondamentales, accordées aux militaires des Forces armées royales, l'OMDH a présenté, a-t-il dit, au Conseil national des droits de l'homme (CNDH) et aux groupes parlementaires un mémorandum qui considère que ce projet visant à consacrer l'impunité des militaires doit être révisé.

Certains articles de ce projet violent le principe de l'égalité des citoyens devant la loi et sont donc anticonstitutionnels, a-t-il expliqué.

A ce propos, a-t-il ajouté, l'OMDH réitère son attachement à l'application en toute urgence des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) notamment celles ayant pour objectif d'éviter la répétition des violations flagrantes des droits de l'homme commises dans le passé et celles concernant la gouvernance sécuritaire et le cas des disparus (Mehdi Ben Barka, Abdelhak Rouissi, Houssein Manouzi)

Il a en outre indiqué que le Conseil national de l'OMDH suit avec une grande attention «le mouvement de protestations à l'intérieur des prisons marocaines», mené par des membres de la Salafia Jihadia.

«L'OMDH mène ses investigations et enquêtes sur les différentes plaintes», qui lui parviennent, a-t-il dit, ajoutant que le détenu privé de liberté ne doit pas perdre tous ses droits et sa dignité.

Dans le cadre de ce dossier, a-t-il dit, l'OMDH insiste sur la nécessité de faire bénéficier les détenus de l'ensemble de leurs droits dont celui de procès équitables, abstraction faite des tentatives de fuite de certains détenus, tentatives qui ont impacté négativement les conditions de détention dans des prisons.

A cette occasion, a-t-il dit, l'OMDH appelle les détenus qui mènent une grève de la faim à cesser leur mouvement qui porte atteinte à leur intégrité physique et spirituelle et à leur droit à la vie.